http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1693) السنة السابعة - السبت (9) كانون الثاني 2010

بدء أعمال اللجان المشتركة لترسيم الحدود الاسبوع الجاري

زيارة متكي الى بغداد..اتفاق عراقي ايراني ينهي الخلافات بين البلدين

بغداد / المدى

اتفق العراق وايران على تطبيع الاوضاع الحدودية وعودة الامور الى ما كانت عليه سابقاً، بعد الخلافات التي نشبت على خلفية احتلال قوة ايرانية البئر الرابعة من حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان نهاية العام الماضي.

جاء ذلك عقب زيارة وزير الخارجية الايراني والوفد المرافق له الى بغداد الخميس الماضي والتقى خلالها عددا من القادة السياسيين العراقيين.

وقال رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال لقائه وزير الخارجية الايراني منوشهر متكي بأن القادة في البلدين هم على مستوى من الحكمة والحصافة لتجاوز كافة العقبات ولقطع الطريق امام محاولات تعكير الاجواء الودية والصداقة المتبادلة التي تحكم علاقة شعبي البلدين الجارين.

من جهته اوضح متكي ان المحادثات التي أجراها مع المسؤولين العراقيين كانت حول تشكيل عدة لجان مشتركة بين الجانبين لإيجاد حلول مرضية للطرفين للقضايا العالقة، مجددا تصميم الجمهورية الاسلامية على الاستمرار في مساندة العراقيين في جميع الميادين.

وعلى صعيد متصل، أعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري انه اتفق مع نظيره الايراني منوشهر متكي، الذي وصل الى بغداد الخميس، على «تطبيع الاوضاع الحدودية وعودة الامور الى ما كانت عليه سابقاً»، في اشارة الى الخلاف بين البلدين على البئر الرابعة في حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان، مؤكداً «عدم ضرورة اللجوء الى الامم المتحدة لتسوية النزاع، لأن لدينا حلاً مشتركاً».

وقال زيباري في مؤتمر صحفي مشترك مع متقي: «اتفقنا على تطبيع الاوضاع الحدودية وعودة الامور الى ما كانت عليه سابقاً»، وأضاف: «لن تكون هناك ضرورة للجوء الى الإمم المتحدة، لأن لدينا حلاً ثنائياً مشتركاً، وان لجاناً مشتركة لترسيم الحدود ستبدأ اجتماعاتها الاسبوع المقبل (الجاري)».وأعلن متكي انسحاب قوات بلاده من محيط البئر رقم ٤ في حقل الفكة، موضحاً أنه «حصل تجاوز من بعض قوات الحدود سابقاً وأعيدت القوات العراقية الى مكانها الاصلي وتم إصدار الاوامر للقوات الإيرانية للرجوع الى مكانها الأصلي أيضاً». وزاد: «لا بد من الاسراع في العودة الى اوضاع سليمة وقانونية»، لافتاً الى ان «هناك مصالح مشتركة بين البلدين».وكان زيباري صرح الشهر الماضي خلال جلسة سرية للبرلمان بأن الخلاف حول اتفاقية الجزائر سبب رئيسي لتوتر العلاقات بين بغداد وطهران، موضحاً ان «الايرانيين لن يتفاوضوا مع العراق في أي مشكلة ما لم تقر بغداد باتفاقية الجزائر»، وأشار الى ان «الموقف الحكومي الرسمي وخلال الحكومات الثلاث المتعاقبة منذ ٢٠٠٤ هو التحفظ على الاتفاقية». وأقر زيباري بأن ما حدث في حقل الفكة تسبب بـ «احراج للحكومة العراقية. فقد تأثرنا بالتجاوز الاخير الذي وتّر الاوضاع بيننا. ونحن كحكومة أصبنا بالحرج، واتخذنا موقفاً سريعاً من خلال الاتصال المباشر بالجانب الايراني». وأكد ان «الاتصالات المباشرة أثمرت فانزلت القوات الايرانية العلم عن البئر وتراجعت إلى مسافة معينة». وقال: «ورثنا من النظام السابق تركة ثقيلة من القضايا مع ايران تحتاج الى معالجات جذرية»، موضحاً ان «الحكومة تعاملت مع مشكلة الفكة بتعقل، بعيداً عن الضجيج والتهويل الاعلامي»، ومشدداً على «ضرورة اتباع الطرق الديبلوماسية لحل المسائل الحدودية».والتقى متقي لاحقاً نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ورئيس الوزراء نوري المالكي الذي أبلغه رفض تجاوز الحدود، وتلقى منه وعداً بعدم تكرار ما حصل. ونوّه عبد المهدي بزيارة متقي، وقال إن «العراق يسعى إلى إقامة أطيب العلاقات مع دول الجوار بلا استثناء على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة»، واتهم بعضهم بأنه «يريد للعراق ان يبقى في دائرة الأزمات والحروب، فيما نحن نعمل على اخراجه الى دائرة الحل والعلاقات الجيدة مع دول الجوار والمحيط الاقليمي». وذكر رئيس الوزراء نوري المالكي ان العراق لديه مشاكل عديدة ورثناها من النظام السابق وان سياستنا تقوم على حلها بالطرق الدبلوماسية وضمان المصالح المشتركة مع دول الجوار كافة باعتبار ان الحوار هو الخيار الوحيد لحل المشاكل، واضاف: نحن مستغربون من الخطوة الاخيرة غير المبررة، وان اي اجراء او قرار يتخذ من طرف واحد لن يساعد على تثبيت الامن والاستقرار. وتابع ان اجواء الحوار ستكون مقبولة بعد عودة الامور على الحدود الى وضعها السابق، لتأخذ اللجان الفنية المشتركة الفرصة لبحث المشاكل الحدودية.بدوره، قال رئيس مجلس النواب اياد السامرائي: إن تكرار حوادث مثل احتلال بئر الفكة كفيل بتعكير العلاقات بين العراق وايران وإيجاد أرض خصبة للآخرين لخلق ما وصفها بالفتن والأزمات بين البلدين. وقال بيان لمكتب رئيس مجلس النواب: ان ذلك جاء خلال استقبال السامرائي في منزله عصر الخميس وزير الخارجية هوشيار زيباري وبرفقته وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي والوفد المرافق له. واضاف البيان ان الوزير الإيراني أكد في مستهل اللقاء، لرئيس المجلس عودة القطعات العسكرية الإيرانية إلى مواقعها بعد التوغل الذي قامت به في منطقة الفكة في محافظة ميسان وإحتلال البئر الرابعة، الأمر الذي أكده زيباري خلال اللقاء. ونقل البيان ايضا عن متكي قوله: «تأكد سيدي الرئيس أن مشكلة فكة التي أقلقتكم قد حلت وقد تم الإتفاق مع السيد زيباري بهذا الخصوص». وتابع السامرائي: ان تكرار مثل هذه الأحداث كفيل بتعكير العلاقات بين البلدين، وإيجاد أرض خصبة للآخرين لزرع الفتن والأزمات بين البلدين.ودعا وزراء الخارجية في كلا البلدين إلى «العمل الجاد في إطار تفعيل كافة الإتفاقات الثنائية، فيما يتعلق بالدعائم الحدودية والتعاون البيئي وملف المياه والأنهار الحدودية المشتركة»، مضيفا أن «الالتزام باحترام السيادة والعلاقات المتكافئة بين الجانبين هو المبدأ الذي يجب أن يسود في العلاقات مع جميع دول الجوار ومن دون إستثناء». فيما اوضح وزير الخارجية هوشيار زيباري، بحسب البيان ،أن «الأسابيع الثلاثة القادمة ستشهد سلسلة إجتماعات مشتركة حول هذا الخصوص بغية إنهاء كافة الملفات العالقة».من جهته قال النائب احمد العلواني عن جبهة التوافق ان زيارة متكي جاءت لجملة من الامور العالقة ويتم حلحلة هذه المشاكل بالطرق السلمية ودراسة الامور اكثر وفتح صفحة جديدة مع الدولة الجارة ايران ، منوهاً الى ان زيارة متكي زيارة ايجابية على صعيد حل جميع المشاكل العالقة بالقنوات الدبلوماسية وان الامر ليس عسيراً. واشار العلواني في تصريح لـ(المدى) ان الجميع يعرف ان الحقل هو ضمن الحدود العراقية ومن حرب الثمانين وان اختيار هذا الوقت غير صحيح وإن هناك مناظرة سياسية في الامر، مشيراً الى ان الزيارة جاءت لاغراض اقتصادية ومن اجل الحصول على كمية اكبر من النفط العراقي ولاغراض تخص مصلحة ايران لا اكثر. كما أشاد النائب عن «الائتلاف الوطني العراقي» طه درع بزيارة متكي والسعي إلى «التوصل لحل ديبلوماسي للمشاكل العالقة بين البلدين». لكن النائب مصطفى الهيتي، انتقد الزيارة وقال: «كان يفترض بالحكومة عدم استقباله»، معتبراً انه «جاء للتفاوض في محاولة لفرض الامر الواقع»، وشكك بانسحاب القوات الايرانية من الاراضي العراقية، واعتبر الزيارة «لذر الرماد في العيون ولإعطاء حلفاء طهران دفعة قوية في الانتخابات المقبلة».

ولي العهد البريطاني يمثل أمام لجنة التحقيق في حرب العراق

تشارلز ضغط من أجل إعادة النظر في قرار المشاركة العسكرية

لندن / وكالات

تصاعدت الدعوات من أجل توجيه الدعوة لولي العهد البريطاني للمثول أمام لجنة شيلكوت للتحقيق في ظروف اتخاذ قرار الذهاب إلى الحرب على العراق، بعد الكشف عن أن الامير تشارلز عارض الحرب واسقاط نظام صدام بالقوة، بل انه حاول ثني رئيس الوزراء توني بلير عن قرار الذهاب إلى الحرب، خشية أن تؤثر على المكانة التي تتمتع بها بريطانيا في الشرق الأوسط.

وطالب الداعون ولي العهد ومكتب رئيس الوزراء بتسليم المراسلات التي جرت بين تشارلز وبلير في هذا الخصوص، وفقاً لمعلومات جديدة من شأنها أن تلقي الضوء على حقيقة موقف العائلة المالكة من هذه الحرب. ووفقاً للمحللين، تحمل دعوة تشارلز للمثول أمام لجنة التحقيق، أبعادا سياسية خطيرة تتعدى بكثير مسألة الحرب على العراق وتمس صلب الصراع الدائر في بريطانيا منذ سنين طويلة من أجل المحافظة على المكانة الدستورية التي تتمتع بها العائلة المالكة، إذ سيثبت الكشف عن محاولة ولي العهد لمنع اتخاذ قرار الحرب وجود تدخل من جانب العائلة المالكة في الحياة السياسية، ما يتناقض مع دورها والصلاحيات المتاحة لها والمنصوص عليها في الدستور.

وقدمت منظمة «ريبابليك»، وهي مجموعة ضغط تدعو الى انهاء النظام الملكي، طلباً رسمياً إلى رئيس لجنة التحقيق جون شيلكوت للتدخل من أجل تسليم كل من الامير تشارلز ومكتب رئيس الوزراء كل الوثائق والمراسلات التي بحوزتهم والتي تثبت أن تشارلز ضغط على الحكومة من أجل إعادة النظر في الخطط لإسقاط صدام. وقال غراهام سميث، الناطق بلسان «ريبابليك»: أن تشارلز بصفته عضواً في مجلس البريفي كاونسل، وهو أعلى هيئة قضائية لبريطانيا وللدول الأعضاء في منظمة الكومونولث، اطلع على التقارير و«الإثباتات» ذاتها التي اطلع عليها بلير وبناء عليها اتخذت الحكومة قرار الحرب. وأضاف: «غير أن تشارلز وصل إلى استنتاج آخر بالنسبة لحرب العراق»، واعلن أن ذلك يعني أن ولي العهد يملك أدلة مهمة ينبغي بلجنة التحقيق أن تطلع عليها.

ويزيد الكشف عن تدخل الامير تشارلز في موضوع العراق من الضغوط التي تواجهها الحكومة التي تلقت في الشهر الماضي طلباً من جانب أعضاء في مجلس العموم للكشف عن رسائل بعث بها تشارلز إلى عدد من الوزراء تثبت تدخله في الحياة السياسية، خصوصا في مجال الإنشاءات المعمارية الجديدة وتصاميمها الهندسية. وقال سميث ان «على تشارلز ألا يتوقع أن يتدخل في الجدالات المصيرية داخل الحكومة حول العمليات العسكرية ويغسل يديه بعيداً من أي تدخل وأي تحقيق حول الموضوع». ووفقاً لتقارير نشرت حول الموضوع، كسر تشارلز التقاليد المتبعة من جانب أفراد العائلة المالكة بالعمل «خلف أبواب موصدة» في شكل نشيط ضد الحرب، وذكر أنه أسمع اعتراضاته ومخاوفه من هذه الحرب أمام عدد من السياسيين البريطانيين لدرجة أنه «تمادى» بالإشارة إلى بلير بعبارات ساخرة من مثل «زعيمنا المظفر».

ووفقاً لهذه التقارير ضغط تشارلز من أجل إعادة النظر في قرار الحرب وقام بزيارة عدد من الدول العربية لهذا الغرض وأوصل وجهة نظره لسياسيين عالميين رفيعي المستوى على أمل أن يتجندوا لجانبه من أجل التأثير على قرار الحرب. ونقلت بعض وسائل الإعلام عن مسؤول بريطاني، رفض الكشف عن اسمه، أن «تشارلز اعتقد أن بلير ارتكب خطأ شنيعاً وجعل موقفه واضحاً لدى الكثير من الأشخاص والسياسيين المتنفذين، إذ انه اعتقد أن إرسال جنودنا إلى العراق سيكون بمثابة كارثة».

الى ذلك قال السفير البريطاني في بغداد لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ السير وليام بيتي ان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير الذي اندفع للمشاركة في حرب العراق كان منقطع الصلة عن ما كان يحدث في العراق بعد الحرب. وقال السفير السابق، امام لجنة التحقيق، في سياق متابعات التحقيق البريطاني في ظروف الحرب، انه لم يسبق له طوال عمله الدبلوماسي ان شهد اتصالات يومية متواصلة من رئاسة الوزراء البريطانية تطالبه بالعمل على استقرار العراق بعد الحرب، حتى يمكن نقل القوات منه الى افغانستان. ونقلت صحيفتا «التايمز» و«الغارديان» عن الدبلوماسي البريطاني السابق تأكيده انه لم تكن هناك صلة بين مطالبات توني بلير التي تدفعها اعتبارات سياسية والاوضاع على ارض الواقع في العراق، حيث كانت القوات البريطانية تقاتل حركة تمرد عراقية في البصرة واماكن اخرى في جنوب البلاد.

وقال السير وليام، وهو الآن السفير البريطاني لدى السعودية، ان تلك المنطقة كانت بلا قانون او نظام، والشرطة كانت تتحكم بها مليشيات وعصابات اجرامية. واضاف ان القادة العسكريين البريطانيين كانوا يواجهون ضغوطا من السياسيين لإيجاد حل سريع للأوضاع هناك، وفي نفس الوقت العمل على التطبيق الناجح لاستراتيجية بعيدة المدى لاستقرار العراق.

أنباء عن اتفاق «مالي» بين بلاك ووتر والضحايا ينهي المتابعات القضائية

واشنطن / وكالات

ذكرت تقارير اعلامية ان الملاحقات بحق خمسة عناصر سابقين في شركة بلاك ووتر اتهموا باطلاق النار على مدنيين في العراق اسقطت بعد التوصل الى اتفاق مالي مع المدعين.

وكان قاض فدرالي قرر في ٣١ كانون الاول تبرئة خمسة موظفين سابقين في بلاك ووتر تتراوح اعمارهم بين ٢٤ و٢٩ عاما بعد اتهامهم باطلاق النار على جمع في احدى ساحات بغداد في ايلول ٢٠٠٧ خلال مهمة لوزارة الخارجية الاميركية. واسفر هذا الحادث عن مقتل ١٧ مدنيا عراقيا عزل وفق نتائج التحقيق العراقي في حين تحدث التحقيق الاميركي عن مقتل ١٤ شخصا واصابة عشرين اخرين.

وقالت صحيفة واشنطن بوست ان القضية اغلقت بعدما قال محامو حوالى سبعين عراقيا ادعوا على الشركة التي اصبح اسمها «اكس اي» ان كل موكليهم وافقوا على اتفاق مالي ابرم في تشرين الثاني مع الشركة. واعلن محامو الدفاع عن «اكس اي» والمدعون في بيان مشترك نقلته الصحيفة الاميركية «نشعر بالارتياح لموافقة المدعين على الاتفاق الاصلي». واضاف النص ان «هذا يسمح لادارة الشركة بمواصلة عملها ويعفيها من تكاليف واراباكات القضية ويسمح بدفع تعويض لاسر العراقيين».

وكانت الحكومة العراقية قررت بعد الحادث سحب الترخيص الممنوح لبلاك ووتر اكبر شركة امنية خاصة كانت تستخدمها الولايات المتحدة في العراق. وبعد ضلوعها في العديد من الفضائح، قررت بلاك ووتر مغادرة العراق وعمدت في بداية العام ٢٠٠٩ الى تغيير اسمها الذي اصبح «اكس اي». وبعد قرار القاضي الفدرالي تبرئة الموظفين الخمسة، قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان دعوى قضائية سترفع ضد الشركة.

وعلى صعيد متصل، دعا خبراء في حقوق الانسان تابعون للامم المتحدة الخميس العراق والولايات المتحدة الى ضمان مواصلة الاجراءات القانونية في قضية ساحة النسور. وقالت الحكومة يوم الاثنين الماضي انها ستقيم دعاوى قضائية في الولايات المتحدة وأمام محاكم عراقية ضد شركة الامن الاميركية فيما يتعلق بمقتل عراقيين في بغداد رافضا القرارالذي اصدره قاض أمريكي الاسبوع الماضي باسقاط التهم ضد حراس بلاك ووتر.

وقالت مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة المعنية بمسألة الاستعانة بالمرتزقة ان القضية سلطت الضوء على الحاجة الى «رقابة ذات مصداقية» على شركات الامن الخاصة التي تعمل لحساب الولايات المتحدة وحكومات اخرى في مناطق الحرب. واضافت انه يتعين على بغداد وواشنطن التعاون معا لحل مشكلة حادث القتل الذي وقع عند تقاطع للطرق في بغداد في ايلول ٢٠٠٧ مع «محاسبة كاملة لاولئك المسؤولين» عن الحادث.

وسلط الحادث الضوء على استخدام وزارة الدفاع الامريكية المتزايد لقوات من القطاع الخاص في مناطق الحرب واعتبره العراقيون استخفافا بارواحهم من قبل القوات الاجنبية العاملة في بلدهم. وفي اعقاب حرب عام ٢٠٠٣ تمتعت قوات الحراسة الخاصة التي تتولى حماية شخصيات أمريكية بالحصانة من الملاحقة القضائية أمام محاكم عراقية.

وقالت شايستا شاميم التي ترأس مجموعة الامم المتحدة للخبراء المستقلين «نحن نحترم استقلالية القضاء في الولايات المتحدة ومقتضيات العملية القانونية لكننا نشعر بقلق بالغ من ان يؤدي القرار الصادر في الاونة الاخيرة باسقاط القضية المرفوعة ضد حراس بلاكووتر الى وضع لا يمكن فيه مساءلة أحد على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان». واضافت ان الحكومة العراقية وعائلات الضحايا يشعرون بأنه ليس لديهم اي ملجأ لتحقيق العدالة.

وقال القاضي الامريكي ريكاردو اوربينا الذي نظر القضية ان ممثلي الادعاء اساءوا استخدام تصريحات ادلى بها الحراس لمحققي وزارة الخارجية تحت التهديد بفقدان الوظائف وهو ما يمثل انتهاكا لحقوقهم الدستورية.

ويقول حراس بلاك ووتر ووردواید التي اصبحت معروفة الان باسم (اكس اي سرفيسيز) انهم اطلقوا النار في تقاطع للطرق مزدحم بغرض الدفاع عن النفس في الحادث. لكن شهودا واشخاصا اصيبوا في الحادث قالوا ان الحراس الذين كانوا يرافقون قافلة لدبلوماسيين أمريكيين مدججة بالسلاح في شوارع بغداد اطلقوا النار دون تمييز.

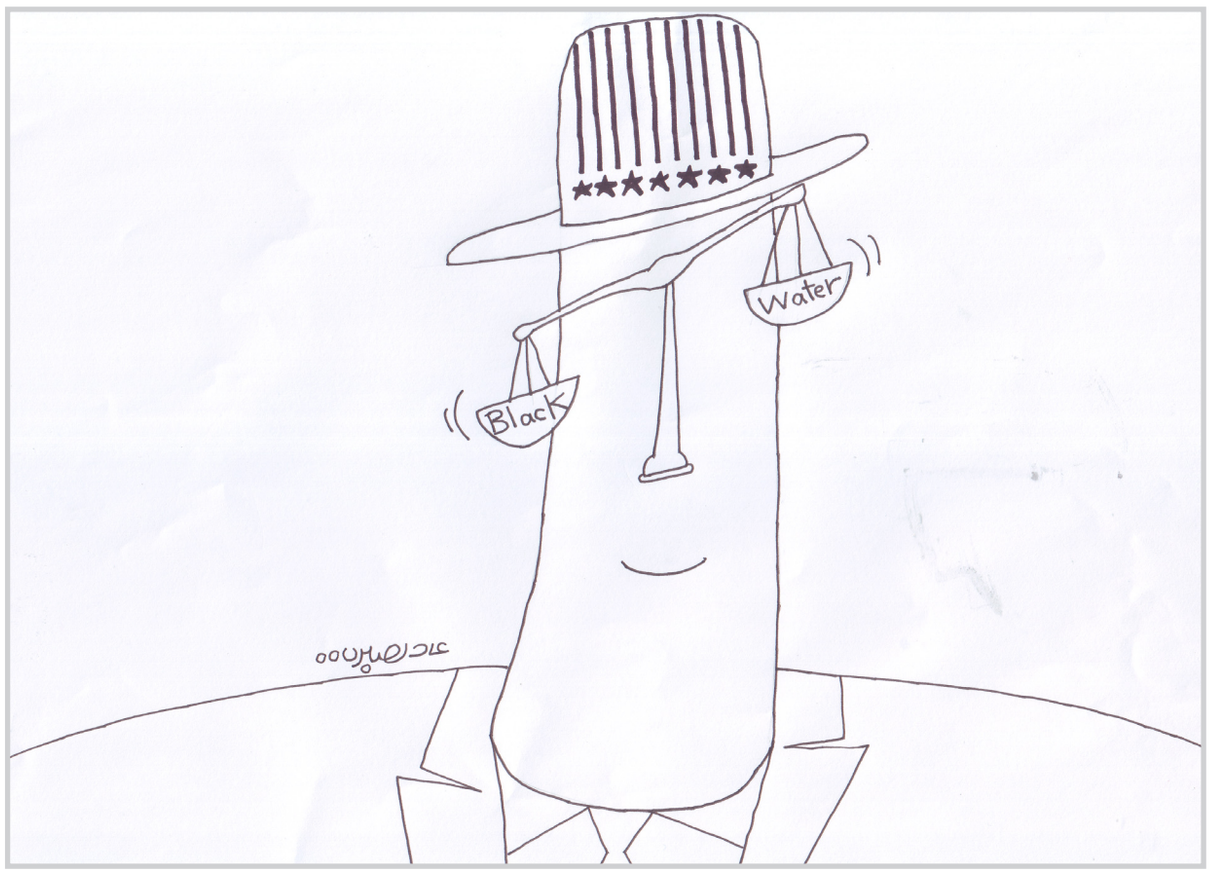

ماذا يعني في بلد أوروبي أن يكون اسم المجرم .. إبراهيم ؟!

يوسف أبو الفوز

فجأة تصدر اسم فنلندا نشرات الاخبار العالمية، ما الذي حصل في هذا البلد الصغير ذو الخمسة ملايين وثلث المليون حسب أخر الاحصاءات، والمرمي على حافات القطب، الذي استحقت عاصمته وصف «بوابة الشتاء»؟

كانت درجة الحرارة ، في العاصمة الفنلندية ، هلسنكي ، في اخر اثنين من العام الماضي ، تصل الى ١٨ تحت الصفر ، حين رن هاتفي المحمول صباحا لأجد على الطرف الاخر غرفة الاخبار في تلفزيون «البي بي سي» العربي من لندن ، تطلب مني تعليقا سريعا على ما حدث في فنلندا ! لكن ما الذي حدث ؟ نحن على ابواب توديع عام واستقبال عام جديد، ومثل كل الناس كنت مشغولا مع عائلتي نعد ونؤمن تفاصيل طقوس استقبال العام الجديد ، وحتى لحظة الاتصال الهاتفي ذلك اليوم ، لم اسمع نشرة اخبار ولم افتح راديو او تلفزيون، فطلبت منهم ان يعاودوا الاتصال بعد نصف ساعة لأتبين حقيقة ما يجري.

وما جرى هو حادث اطلاق نار في مجمع اسواق يقع في ضواحي العاصمة ، حصل في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم ، الساعة العاشرة بتوقيت فنلندا، أدى الى مقتل عدة اشخاص وهروب الجاني، الذي وزعت الشرطة الفنلندية اسمه وصورته واوصاف سيارته ورقمها وحذرت من كونه مسلحا ، ويعد انسانا خطرا. التفصيل المثير في الخبر أن اسم الجاني كان : «ابراهيم شكوبولي» !! أسم يوحي بخلفية أجنبية واسلامية ، وهذا يعني ربما يكون عملا ارهابيا ! ولا يحتاج الامر لعبقرية خاصة لفهم ان هذا هو سر اهتمام وكالات الانباء ومحطات التلفزة بتغطية الخبر!

بعد نصف ساعة اتصلت بي محطة «البي بي سي» مرة ثانية ، واتفقنا ان اكون على الهواء في نشرة منتصف النهار حسب توقيت لندن . في هذه الاثناء عقدت قيادات الشرطة الفنلندية مؤتمرا صحفيا لتعرض ما توصلت اليه من معلومات، وكنت ايضا أجريت اتصالاتي وبحثي لاكون جاهزا لأقدم ما عرض وتوصلت اليه من معلومات وأنطباعات. ردا على اسئلة الزميلة من الاستوديو بينت مكان الحادث، وهو مجمع اسواق يسمى «سيلّو» في مدينة «أيسبو» التي تقع غرب هلسنكي، يشكل الاجانب ومن مختلف القوميات ٨٪ من سكانها البالغ عددهم حوالي ٢٥٠ الف انسان. والحدث . الجريمة حصل في الطابق الاول من مجمع الاسواق، في سوبر ماركت يسمى بريسما Prisma ، أما الجاني ، البالغ من العمر ٤٣ سنة، فهو مهاجر ألباني من كوسوفو، مقيم في فنلندا منذ عام ١٩٩٠، قتل صديقته السابقة في شقتها ، وهي فنلندية تبلغ من العمر ٤٢ عاما ، ثم توجه الى محل عملها ، وفي الطابق الاول قتل رجلاً وأمراة ، ثم صعد الى الطابق الثاني وقتل رجلين ، ثم هرب من المكان ، وقبيل أنتصاف النهار، عثرت عليه الشرطة منتحرا في شقته في نفس المدينة.

الجاني وضحاياه الخمسة ، المجنى عليهم ، جميعهم يعملون في مكان واحد هو السوبر ماركت بريسما، وكان واضحا أن القضية لم تكن اكثر من ثأر في علاقات شخصية يمكن ان تحصل في كل مكان من العالم ، دوافعها الغيرة والاحقاد والشعور بالغبن ربما ، وان الجريمة حصلت مع سبق الاصرار والترصد . وحرصت شخصيا على عرض السجل الجنائي للقاتل الذي افادت به الشرطة وبينت فيه أنه في عام ٢٠٠١ اتهم بمحاولة الاعتداء ، ولذلك صدر عليه حكم قانون بأمر تقييدي ضده ، ويعني عدم الاقتراب من شخص محدد ، لم تقل الشرطة من هو ، وعرف فيما بعد انه كان صديقته السابقة القتيلة. وكشفت الشرطة كون القاتل متهم بجرائم حيازة اسلحة نارية بدون ترخيص ، ونال عن ذلك أحكاماً قانونية بغرامات مالية في اعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٧! واكدت الشرطة الفنلندية بأن الحادث ليس عملا ارهابيا ولم يكن له اي دوافع عنصرية وأنه في حدود القتل لاسباب علاقات شخصية. وحرصت من جانبي على تبيان كل ذلك والتأكيد عليه في تقريري عبر نشرة اخبار «البي بي سي» العربية. ولكن يبدو ان تعليقي والحقائق والمعلومات التي عرضتها ، سببت خيبة امل عند من كان ينتظر أثارة خاصة في الحدث ، وقدم تعليقي مرة واحدة على الهواء، ولم يكرر في نشرات الاخبار لذلك اليوم !!

هل ما قام به ، الالباني ابراهيم شكوبولي، رغم ما يبدو من خصوصية الدوافع ، يمت بصلة الى ما جرى من حوادث عنف في فنلندا عامي ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ ، حين قام طالبان في مدارس ثانوية فنلندية ، في مدن مختلفة، باطلاق النار على زملائهم ومدرسيهم وتسببوا في مقتل العديد منهم ؟ لا يستبعد ان يكون الامر كذلك ، فأن فنلندا، شأنها شأن الدول الاوربية ودول العالم الرأسمالي عانت من الازمة الاقتصادية الاخيرة ، التي تركت تأثيرها على الاوضاع الاجتماعية ، خصوصا مع صعود حكومات اليمين وتطبيقها لسياسات اقتصادية راحت تقلص فيها حجم الامتيازات للعاملين، فضاق الخناق بسبب ذلك على حياة الكثيرين من ذوي الدخل المحدود، وكان لذلك أيضا انعكاساته المباشرة على حياة قطاع الطلبة والشباب ، فتكررت اعمال العنف ، بل وتصاعدت النزعة العنصرية عند قطاعات معينة من الناس ، حتى ان الاتحاد الاوروبي رصد ذلك في تقاريره لعام ٢٠٠٩.

أن تصاعد النزعة العنصرية ، لم يأت من فراغ ، بل هو احد نتائج الاوضاع الاقتصادية ، ومثل ذلك تصاعد نشاط الاحزاب اليمينية المتطرفة ، مثل الحزب اليميني المتطرف المسمى»الفنلنديون الاساس» ، الذي عرف بمواقفه المتشددة ضد المهاجرين والمسلمين، والذي تمكن في الانتخابات لبرلمان الاتحاد الاوربي التي اقيمت في حزيران العام الماضي ، ان يكون من بين الفائزين بالمقاعد الثلاثة عشر، حصة فنلندا في البرلمان الاوربي، حيث حصد زعيم الحزب اكبر عدد من الاصوات بين كل الفائزين، ونال ما يزيد على ١٣٠ ألف صوت وضمن، ولاول مرة ، مقعدا لحزبه في برلمان الاتحاد الاوربي! يقابل ذلك ثمة ازمة سياسية يعيشها اليسار الفنلندي ، مثلها مثل الازمات التي تعيشها قوى اليسار في العديد من البلدان الاوروبية، والتي تضع امام قوى اليسار مهمات مراجعة برامجها وخطط عملها للعودة من جديد الى تصدر اللوحة السياسية.

المسؤولون في الدولة الفنلندية ، تتقدمهم رئيسة الجمهورية ورئيس الوزراء ، في محاولة لأمتصاص أثار جريمة «ابراهيم شكوبولي» حاولوا الحديث والتركيز على ضرورة مراجعة اجراءات الدولة وقوانينها حول اقتناء الاسلحة النارية في البلاد ، فحسب مصادر وزارة الداخلية ، تعتبر فنلندا من البلدان الاوربية ، التي ترتفع فيها نسبة حيازة الاسلحة النارية بشكل كبير ، وتبلغ ٣٢٪ ، وحتى نهاية عام ٢٠٠٦ هناك أكثر من ١,٦ مليون قطعة سلاح مرخصة ، هذا من غير قطع السلاح غير المرخصة ، وحسب المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف في بحوثه عن الاسلحة غير المرخصة في البلاد الاوربية ، يقدر ان هناك ما يقارب من ثلاثة ملايين قطعة سلاح في فنلندا ، اي ٥٦ ٪ من المدنيين يحملون سلاحا ! ولكن وحتى قبل ان يتم الحديث عن نزعة التسلح وعلاقتها بالعنف في المجتمع الفنلندي والاجراءات للتخفيف من ذلك ، راحت اصوات عنصرية تستغل جريمة «ابراهيم شكوبولي» في احاديث وتصريحات موجهة ضد الاجانب ووجودهم في البلاد ، ورغم ان فنلندا لا تعتبر بلدا عنصريا مقارنة بأرقام الحوادث العنصرية في بقية الدول الاوربية ، الا ان تصاعد نشاط احزاب اليمين ودور بعض وسائل الاعلام في تضخيم الاحداث يجعل المواطن الاجنبي والمهاجر من اصول اجنبية ، يخشى تأثير اي حادث ينعكس على استقرار حياته في هذا البلد الذي طالما كان مسالما وحاول ان يكون خارج اطار الصراعات الدولية ، ويكون مفهوما جدا ما قاله لي مواطن كردي من العراق، صاحب مطعم بيتزا في وسط العاصمة، كيف انه طوال صباح الحادث وقبل كشف شخصية القاتل، ومعه عمال المطعم، كانوا يصلّون ويدعون ان لا يكون القاتل مسلما او من العراق لان في ذلك خراب رزقهم وبيوتهم!!